كتب وقراءات

يتضمن هذا الباب ثلاث مراجعات(*) للكتب الآتية:

(١) **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ــ تحليل للتطوّرات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصوّر لنموذج بديل**

(٢) **الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحدّيات الواقع**

(٣) **اقتصاد يغدق فقراً: التحوّل من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه**

(*) أجرى الحوار وأعدّ المراجعات رئيس التحرير د. محمد سمير مصطفى، أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة.

إبراهيم العيسوي

الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً
تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤، وبيان تداعياتها الاجتماعية، مع تصور لنموذج تنموي بديل

(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧).

● يحمل هذا الكتاب رقم ٢٣ في سلسلة إصدارات مكتبة مصر ٢٠٢٠ التي أنتجها منتدى العالم الثالث بالقاهرة في إطار مشروعه الكبير مصر ٢٠٢٠، فما هي تحديداً صلة هذا الكتاب بالدراسة المستقبلية لمصر حتّى عام ٢٠٢٠؟

اشتملت مجالات البحث في مشروع مصر ٢٠٢٠ على ١٢ مجالاً بحثياً، كان من بينها عدد من المجالات المرتبطة بالقضايا الاقتصادية كالغذاء والزراعة، والتصنيع والمصنوعات، والسياحة، والنقل، والطاقة، والقطاع المالي، والعلاقات الاقتصادية الخارجية. وقد صدرت عن المشروع كتب قيمة غطت هذه المجالات. وإلى جانب هذه الدراسات القطاعية أو الجزئية، تضمنت خطّة المشروع إنتاج دراسة كلية عن الاقتصاد المصري، تستند إلى بعض ما جاء في الدراسات القطاعية أو الجزئية، وتستكمل دراسة القضايا التي لم تغطها هذه الدراسات، وتوسع نطاق الرؤية التاريخية والموضوعية للمسيرة التنموية المصرية، وذلك فضلاً عن التعامل جزئياً أو كلياً مع سيناريوهات المشروع لمستقبل مصر. وهذه هي الدراسة التي يحتويها كتابي. إن الكتاب يحاول فهم مسيرة الاقتصاد المصري في الماضي وقدرته على إنجاز التنمية المنشودة، كما إنه يقدم رؤية تنموية بديلة وطريقاً جديداً للتنمية في المستقبل.

● لقد توقف الكتاب طويلاً عند الماضي، دارساً ومحللاً للتطورات الاقتصادية والتنموية، ليس فقط منذ ١٩٧٤ كما يظهر على الغلاف، ولكنه تجاوز هذه النقطة الزمنية المفصلية التي شهدت بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بإلقاء نظرة على حصيلة التنمية على امتداد القرن العشرين كلّه، فما السبب في ذلك، وما الذي خرجت به من هذه النظرة الطويلة؟

إن الحكم على قدرة أي اقتصاد نام على تحقيق التنمية المطردة لا يتأتى بمجرد النظر في الإنجاز التنموي في مدّة قصيرة، لأن المعيار الصحيح هو تحقيق التقدّم على مدى زمني طويل، وظهور اتجاه عام راسخ

يؤكّد حصول اختراق عظيم في جدار التبعية والتخلف وإقلاع ناجح يفضي إلى انطلاق أكيد. ولا شكّ في أن النظر في محاولات التنمية في مصر على امتداد زمني طويل يوفر خلفية جيدة للحكم الموضوعي على المحاولات الأحدث للتنمية التي شهدتها مصر منذ ١٩٧٤.

لقد خرجت من دراسة جهود التنمية في القرن العشرين، على اختلاف منطلقاتها وتوجهاتها، واختلاف الإطار الدولي والإقليمي الذي جرت فيه، إلى أن السمة الغالبة عليها هي التقطع وغياب التراكم. ولذا لم تتولد عن هذه الجهود قوة الدفع اللازمة لتسارع التنمية واطرادها، سواء أكان ذلك بسبب عوامل داخلية أم عوامل خارجية.

● من الملاحظ إنّك بدأت كتابك بفصل عن حالة المعلومات في الاقتصاد المصري، وذلك بالرغم من إدراكك أن في ذلك مخاطرة ربما يرى الكثيرون أنه كان من الأفضل تجنبها، فلماذا أقدمت على هذه المخاطرة؟

في الواقع إن مشكلة المعلومات الاقتصادية في مصر من المشكلات التي كثيراً ما أقلقتني خلال بحثي في شؤون الاقتصاد والتنمية في مصر لما يناهز ٣٥ عاماً، فالمعلومات المتاحة تعاني ألواناً من القصور وصنوفاً من العوار الذي يصل في بعض الأحيان إلى حالة من التناقض الحاد. ولذا فقد رأيت أنه لم يعد من المناسب مجرد الإشارة إلى بعض هذه النقائص على نحو عابر في متون الدراسات أو ـ كما هو شائع ـ في الحواشي والملاحق التي قد لا يكترث الكثيرون بالنظر إليها. وعليه فقد خصصت فصلاً كاملاً ـ وهو **الفصل الأول** من الكتاب ـ لمشكلات المعلومات، فضلاً عن الرجوع إلى هذه المشكلات في كلّ فصل، بالرغم من إدراكي أن هذا المسلك قد ينال من ثقة القارئ في بعض تحليلات الكتاب وبعض نتائجه. لقد أردت أن يكون التعامل مع قضية المعلومات على هذا النحو بمثابة جرس إنذار ربما يدفع من بيدهم أمر المعلومات الاقتصادية في مصر إلى البحث الدقيق في نقائصها، والسعي الجاد إلى معالجة هذه النقائص.

● ما هي أهم القضايا التي تناولها الكتاب في إطار تحليله للتطورات الاقتصادية منذ الانفتاح في مطلع السبعينيّات؟

يبدأ التحليل بالنظر في القضية السكانية، إذ كثيراً ما يعزو المسؤولون تعثر جهود التنمية إليها، وبخاصة النمو السكاني. وبعد استعراض التطورات السكانية في الماضي، والنظر في التوقعات المحتملة في المستقبل، انتهيت إلى ضرورة تصحيح منهج النظر إلى المسألة السكانية، وإلى الثقة بأن تسارع معدلات النمو الاقتصادي وحسن توزيع ثمار النمو على الطبقات والفئات والأقاليم المختلفة في مصر، هو أقصر وأفعل طريق للحد من الزيادة السكانية التي أخذ معدلها في التناقص بالفعل منذ حقبة ليست بالقصيرة. ومما يبعث على الأمل أن التطورات السكانية الراهنة والمتوقعة أصبحت توفر فرصة طيبة للتنمية، وذلك لما تشتمل عليه من ارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض في معدل الإعالة وازدياد في نسبة السكان في سنّ العمل إلى إجمالي عدد السكان.

وبعد ذلك قدم الكتاب تحليلاً موسعاً ومعمقاً ـ كما أرجو ـ للنمو الاقتصادي منذ مطلع السبعينيّات، شاملاً المساهمات القطاعية في النمو الإجمالي، وتطور الهيكل المؤسسي للناتج ومعدلات النمو في كلّ من القطاع العام والقطاع الخاص مع البحث في طبيعة العلاقة بينهما، ومساهمة كلّ من هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي ونموه، والتشابكات في ما بين الأنشطة الاقتصادية في القطاعات المختلفة، ودور كلّ من الطلب المحلي والطلب الخارجي في ما تحقق من نمو، وقضايا الادخار والاستثمار، والتطورات في الإنتاجية.

وتناولت بعد ذلك مشكلات المالية العامة للدولة، وبخاصة التطور في هيكل النفقات والإيرادات، واتجاهات التطور في عناصرها الرئيسيّة، مع التركيز على التطورات في الإنفاق الحقيقي على التعليم والصحة والأجور والدعم، وعلاقة عجز الموازنة بالتضخم. وتلت ذلك معالجة لمشكلات ميزان المدفوعات في ضوء التحرير المتزايد للتجارة واندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد تطرق البحث في هذه المشكلات إلى قضايا التعريفة الجمركية والحماية وسعر الصرف والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أصبحت مصر طرفاً فيها، وتقييم أداء المناطق الحرة وغيرها من القضايا ذات الصلة بفهم الوضع الخارجي للاقتصاد المصري.

وكان من الضروري أن يستكمل البحث في التطورات الاقتصادية بالنظر في ما أسفرت عنه هذه التطورات ـ وما وراءها من سياسات ـ من نتائج في المحيط الاجتماعي. وفي هذا السياق سلط الكتاب الأضواء على ثلاث من أهم القضايا الاجتماعية التي تؤرق غالبية الشعب المصري، وهي قضية التشغيل، وما يتصل بها من قضايا كالبطالة والأجور، وقضية توزيع الدخل والفقر، وقضية الحماية الاجتماعية للمواطنين، خاصة في مجال التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ومجال الرعاية الصحية والتأمين الصحي.

وقد قدمت في **القسم الأول** من **الفصل التاسع** والأخير للكتاب خلاصة ما انتهى إليه البحث في التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومسار التنمية منذ أوائل السبعينيّات. وتشكل هذه الخلاصة في مجملها إدانة لمنهج التنمية الذي سعت مصر إلى تطبيقه، وهو منهج التنمية الرأسمالية وفق نموذج يوافق واشنطن، وينطوي على سياسات للتحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد سوق مفتوح ومندمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ثمّ بينت في **القسم الثاني** من هذا الفصل أسباب عجز هذا النموذج عن تحقيق التنمية في مصر، وذلك بالنظر في الشروط والافتراضات الخاصة بهذا النموذج والتي لا تتوافر في مصر، وكذلك بالنظر في تطور الرأسمالية وما اكتسبته من سمات في مراحل تطورها المختلفة ما جعلها غير قادرة على النهوض بالمهام التي يلقيها هذا النموذج على عاتقها. وقد أوضحت في **القسم الثالث** من هذا الفصل أن نتائج تطبيق نموذج يوافق واشنطن في مصر ليست شاذة أو استثنائية، إذ إن دراسة تجارب دول نامية عديدة طبقت

هذا النموذج تشير إلى نتائج سلبية كتلك التي شهدتها مصر.

● وماذا عن المستقبل في ضوء هذه النتائج؟

لقد أنهيت الكتاب بتقديم الملامح العامة لنموذج تنموي بديل، أحسب أن الاقتداء به يمكن أن يحقق لمصر في المستقبل غير البعيد قطع شوط طويل على طريق الخلاص من أسر التخلف والتبعية وإنجاز الانطلاقة المفتقدة على مسار آمن للتنمية الشاملة والمطردة. وهذا النموذج هو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية باعتماد القدرات الذاتية الوطنية في المقام الأول. ولم يتوقف الأمر عند عرض العناصر الأساسية لهذا النموذج الذي يشكل لب سيناريو التآزر الاجتماعي (السيناريو الشعبي)، كما إنه يشكل المرحلة الأولى من سيناريو الاشتراكية الجديدة في مشروع مصر ٢٠٢٠، بل إنني ناقشت عدداً من الصعوبات التي من المحتمل أن تواجه تطبيق هذا النموذج، وأوضحت بعض السبل الكفيلة بمواجهة هذه الصعوبات، وحددت أهم المتطلبات الضرورية لنجاح هذا النموذج.

● تحدثت في ختام الكتاب عن وقوع مصر في أزمة مجتمعية شاملة، وذكرت أن الأزمة لا تخص النظام الحاكم وحده، بل إنّها طالت القوى المعارضة على اختلاف توجهاتها، فما هو الطريق للخروج من هذه الأزمة والتحول إلى النموذج الذي اقترحته؟

يتمثل سبيل الخلاص من الأزمة المجتمعية الشاملة في أمرين:

أولهما، كسر احتكار النظام القائم ـ والذي يعد امتداداً طبيعياً للنظام الذي أسسه الرئيس السادات ـ للسلطة، وإنهاء التحالف القائم بين الثروة وسلطة الحكم والقوى الإمبريالية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتحول إلى نظام سياسي جديد يفتح أبواب الديمقراطية والمشاركة الشعبية أمام المواطنين من دون تمييز، وذلك في إطار جمهورية برلمانية وحكم محلي حقيقي، بما يوفر الفرص الكافية لتنافس خلاق وتداول سلمي للسلطة بين القوى السياسية.

و**ثانيهما**، تكاتف القوى التقدّمية المصرية بالمعنى الواسع والتفافها حول برنامج عمل موحّد جوهره نموذج التنمية المستقلة، وسعيها الحثيث إلى كسب تأييد شعبي واسع لهذا البرنامج يؤهلها للوصول إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة، وهو ما يهيئ الفرصة لوضع هذا النموذج موضع التطبيق. باختصار، المخرج هو النضال الوطني والشعبي من أجل نقل السلطة إلى القوى الساعية إلى تحرير الإرادة الوطنية من السيطرة الأجنبية، والمنحازة إلى مصالح الطبقات الشعبية، والطامحة إلى تنمية عادلة وديمقراطية، اعتماداً على القدرات الوطنية لمصر، وعلى تنشيط مقومات الاعتماد الجماعي على الذات في ما بين مصر والدول العربية، وفي ما بينها وبين سائر الدول النامية الطامحة إلى تحسين مركزها التفاوضي في مواجهة دول المركز الرأسمالي، والارتقاء بوضعها في نظام تقسيم العمل الدولي الراهن. وهذه ليست بالمهمة اليسيرة بطبيعة الحال ■